المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

هل تعلم أن الدولة التونسية بصدد الإنخراط في إصلاح جبائي عالمي سيضطرها للتخلي عن موارد من حقها تجميعها في إطار جباية المؤسسات؟

يتمثل هذا الإصلاح في اتفاقية الضريبة العالمية أو ما يعرف بحل الركيزتين لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. إذ بعد عدة سنوات من التفاوض، ستدعو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتاريخ 2 أكتوبر كل الدول المعنية بهذه الاتفاقية للشروع في الإمضاء على التزاماتهم وتطبيقها حسب ما تم التنصيص عليه في بنود المعاهدة.
يجب التذكير في هذا السياق أن الانضمام لهذه الاتفاقية يقتضي الإلتزام بملاءمة التشريعات الداخلية للدول الممضية مع مقتضيات المعاهدة وعدم مراجعتها إلا بعد عدة سنوات.
لقد أبدت تونس التزامها بهذه الاتفاقية في عديد من المناسبات، على الرغم من أن مخاطرها واضحة ويمكن تبين آثارها من خلال ركيزتي اتفاقية الضريبة العالمية.

الركيزة الأولى

حسب هذا الجزء من الاتفاقية، تتخلى تونس عن حقها السيادي في فرض ضريبة على الخدمات الرقمية، خصوصا لفائدة عمالقة الويب مثل فايسبوك وقوقل، والتي تدر أرباحا ضخمة من نشاطها في تونس

هل تعلم ؟ أن من خلال تبنيها ضريبة 3% على الخدمات الرقمية في 2020، تنضم تونس إلى قائمة من 7 دول إفريقية التي قررت فرض ضريبة على الخدمات الرقمية على الشركات غير المقيمة

نجد من ضمن هذه الدول نيجيريا و أوغندا اللتان تعارضان بشدة تبني الركيزة الأولى من الإتفاقية، وذلك بهدف الحفاظ على المداخيل المتأتية من الضريبة المحلية.

لا للركيزة الأولى

لا يجب أن تتخلى تونس عن حصتها المتأتية من الضرائب المسلطة على الإقتصاد الرقمي!
على تونس أن تعمل بجدية على تطبيق ضريبة 3 بالمائة المقررة سنة 2020 وعدم التخلي عنها

الركيزة الثانية

يسعى هذا الجزء من الاتفاقية إلى فرض ضريبة عالمية دنيا بنسبة 15 بالمائة على مداخيل الشركات متعددة الجنسيات.
إلا أن تونس لن تستفيد من هذا الحد الأدنى بحيث أن سياسة التحفيز الضريبي التي تتبناها تجعل نسب الضريبة الفعلية على الشركات أقل من 15%. كما تجعل فارق النسبة الضريبية يتحول لصالح الدول الحاضنة لمقرات الشركات متعددة الجنسيات

بعد دخول اتفاقية الضريبة العالمية حيز التنفيذ

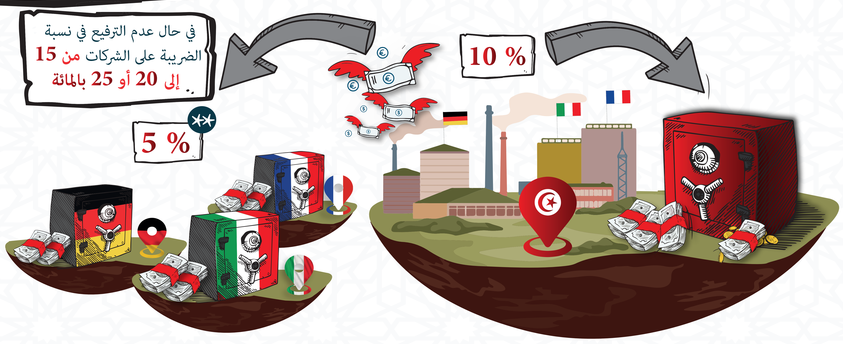

في إطار مبادرة من الدول الإفريقية، ناصرت مجموعة من دول الجنوب الترفيع في نسبة الضريبة الدنيا من 15 % إلى نسبة بين 20 و 25 بالمائة.
كما نادت نفس الدول إلى إعداد والمفاوضة حول إتفاق جباية جديد في منظمة الأمم المتحدة، إذ أن هذه الأخيرة تمثل إطارا أكثر عدلا ويحقق المساواة ويخدم مصالح للدول النامية مقارنة بمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية.

لا للركيزة الثانية

على تونس أن تناصر الترفيع في نسبة الضريبة الدنيا على الشركات إلى نسب بين 20 و 25 بالمائة على المستوى العالمي.
على المستوى الوطني، يجب أن ترفع تونس نسبة الضريبة الإسمية على الشركات متعددة الجنسيات إلى نسبة بين 20 و 25 بالمائة ، حتى لا تقل معدلات الضريبة الفعلية المطبقة محلياً عن 15% .

يجب أن تنسحب تونس من اتفاقية الضريبة العالمية وركيزتيها الإثنين في أكتوبر 2023

بالنسبة لشمال إفريقيا، لم تنخرط كل من الجزائر وليبيا في هذه الإتفاقية، بل عارضاها
ومن مصلحة كل من مصر، تونس، وموريتانيا اتباع نفس التمشي
إمضاء منكم يكفي للمشاركة في حملتنا المقاومة لهذه الإتفاقية ولمناصرة تبني إصلاحات جبائية عالمية عادلة وبديلة عن تلك المقترحة من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.